

الصحة النفسية للطفولة العراقية بين الواقع والمتطلبات (٢-٢)

متطلبات.. وخطوات واعدة

إن الواجب الوطني والإنساني يتوجب أخذ الآثار المار ذكرها وتدايعاتها بنظر الإعتبار، الى جانب تأمين الرعاية الخاصة للضحايا.وهذا ما أشارت إليه أعمال الندوة الوطنية، التي أفتحتت في بغداد، في ٢٩ أيلول المنصر، وكرست لمناقشة حال الخدمات الصحية والنفسية للأطفال في العراق، حيث تناول وزير الصحة الدكتور علاء الدين العلوان، في كلمته خلالها، واقع العملية الصحية في الظروف الإستثنائية التي يعيشها البلد، والمشاكل والإضطرابات النفسية التي تعترى الطفولة العراقية، والنتائج السلبية المترتبة عليها، والأستراتيجيات المعتمدة لحل هذه المشكلات، بالتعاون مع وزارات العمل والشؤون الإجتماعية، والتربية، والتعليم العالي.

وأبرزت كلمة الدكتور عبد الكريم السعيد العبدوي رئيس الجمعية العراقية للصحة النفسية للأطفال موضوعة الطفل بإعتباره البنية الأساس في الأسرة. وقدم الدكتور مناف الجادري- رئيس الجمعية العلمية العراقية للصحة النفسية محاضرة بعنوان: "الطب النفسي للأطفال في العراق بين الواقع والمتطلبات" تناول خلالها الإحتياجات الأنية والمستقبلية للأطفال في ظل الإمكانيات المتاحة، مشددا على ضرورة تولي مسؤولية الطفل من قبل شرائح المجتمع كافة، والإهتمام بالطب النفسي للأطفال والسبل المعتمدة لتطويره.

واستعرض الدكتور الفحار عبد الحميد- رئيس مركز البحوث النفسية للطفل في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورقة عمل تضمنت موضوع الصحة النفسية في بلدان العالم المقدم بوصفها الشغل الشاغل للمؤسسات الرسمية ذات العلاقة والمنظمات غير الحكومية على حد سواء، مشيراً الى تخطيط الصحة النفسية في العراق على مدى عقود من الزمن لغياب المنهج والنظام المتكاملين لرعايتها.عدا الجهود الفردية المبعثرة هنا وهناك ومن اطراف ومؤسسات

تتشعر كل منها انها الطرف الوحيد الذي يجب ان يتحمل عبء المسؤولية الوطنية في التأسيس والاشراف على الصحة النفسية.

وتناول السيد اسماعيل زاير-رئيس تحرير صحيفة" الصباح الجديد" العالم النفسي للطفل الذي يولد في العراق مقارنة مع الطفل الذي يولد في الدول المتقدمة، منها الى أنه من دون تعليم الطفل ودعمه، وتأسيسه تأسيسا انسانيا، لا يوجد مجتمع سليم، ولا توجد عائلة سليمة، ولا توجد متعة وثقافة وفن وابداع من اي نوع.وأشار الى وجود الآلاف من الأطفال العراقيين المحتاجين الى قائمة طويلة للغاية من الإحتياجات.وتساءل: فمن يتولى مسؤولية تلبية احتياجات هذه الفئة؟ وقال: في العالم المتحضر يخصص افضل شرائح المعلمين وارفهم شأنًا لتدريس الأطفال. اما عندنا فالأمر معكوس تماما.. حيث يبقى معلم المدرسة والطبيب النفسي والراعي الاجتماعي في الظلام مثل جندي مجهول لا يلتفت احد اليه الا في مناسبات نادرة!" الصباح الجديد"، ٢٩ / ٩ /٢٠٠٤.

في هذا السياق لابد من الإشارة الى ان تصريحات الدكتور علاء الدين العلوان- وزيرالصحة، تتسم بالصراحة والشفافية، وقد دل كادر وزارته على الملم تام بحجم المشاكل الصحية والنفسية. وتقرر وزارة الصحة بسوء الخدمات الطبية الراهنة، الحاجة الكبيرة للكوادر المتخصصة، وللأجهزة والاعدات الطبية، وللادوية والعلاجات الحديثة، الى جانب أهمية اعمار المستشفيات والمراكز والمستوصفات،وبضرورة تشييد المزيد منها. وهذا ما أعلنه الوزير

بيرنامح واسع وطموح للبناء والإعمار في قطاع الصحة. وقيل هذا أعلن الوزير الحرب على الفساد والرشوة في مؤسسات الصحة.

وفيما يتعلق بالصحة النفسية، أعلن المفتش العام لوزارة الصحة الدكتور عادل محسن عبدالله ان الوزارة ومن خلال الهيئة الوطنية العليا للصحة النفسية في العراق ستعمل على تطبيق برنامج متطور جدا خاص بعلاج المرضى النفسائين.وأضاف ان الهيئة تعمل على استحداث أقسام جديدة في المستشفيات الأهلية المتقدمة في وحدات للصحة خاصة بالإضطرابات النفسية، ويعمل في هذه الأقسام أطباء إختصاص، الى جانب خبراء في علم النفس والإجتماع، حيث يخضع المريض الى علاج أولي، بعدها يتم إقرار إخراجه او تحويله الى المستشفيات المختصة.وبين ان البرنامج الجديد يشدد على علاج المرضى داخل المجتمع وعدم إيقانهم في المصحات التي تؤدي الى تدهور حالة المريض وعزلته عن الأسرة والمجتمع. وعلى الصعيد نفسه قررت وزارة الصحة إستحداث مركز جديد للطب النفسي التخصصي للأطفال وعدد بأن يكون من المراكز المتقدمة في تشخيص وعلاج الأمراض النفسية والعصبية للأطفال دون سن الـ ١٨ من العمر، ويكون الأول من نوعه في العراق والمنطقة. كما سيعمل المركز تدريبي للكوادر الطبية (أطباء أمراض نفسية،أطباء أطفال-أمراض عصبية، طب المجتمع والعائلة، إختصاصيي علم النفس والإجتماع، علمي التربية الخاصة ويطبئي التعلم والتربصي النفسي).إضافة الى إعداده ليكون مركزا للبحوث في مجال الطب

للقناة " الشرقية" في ٧ / ١٠ /٢٠٠٤، مبشراً

المؤتمرات العلمية الوطنية والعالمية، فضلاً عن التعاون والتنسيق بما يخص المشاكل النفسية مع الهيئات الحكومية وغيرها المحلية والخارجية ومركزا للتوعية الإجتماعية للمواطنين حول المشاكل النفسية.وستعمل الوزارة على تشكيل هيئة لمتابعة نظام الرعاية الصحية النفسية للأطفال في العراق، تضم ممثلين عن وزارات الصحة والتربية والتعليم والعمل والشؤون الإجتماعية ووزارة حقوق الإنسان والعدل ومجلس القضاء، وتُنضم إليها منظمة "اليونيسيف" والجمعية والعراقية للصحة النفسية وأي جهات مهمة أخرى"النهضة"، في ٣ / ١٠ /٢٠٠٤.

وتأكيدا لهذا، وإهتماما منها بخطورة المشاكل الصحية والنفسية، خلطت وزارة الصحة العراقية خطوات هامة في سبيل معالجة قضايا الصحة النفسية الراهنة في العراق. فقد أنجزت مسودة قانون الصحة النفسية، التي نوقشت في مجلس الدولة، وسيتم عرضها على رئاسة مجلس الوزراء.هذا ما أعلنه الدكتور صباح فخر الدين- المستشار الوطني للصحة النفسية بالوزارة. وأضاف ان الهيئة الوطنية تبنت إنشاء وحدات للصحة النفسية في جميع أنحاء العراق بدعم من الدول الناحثة بمبلغ ٦,٥ مليون دولار، حيث بوشر العمل في هذا المجال، إضافة الى إقامة دورات متعددة للعاملين في مجال الصحة النفسية داخل العراق وخارجه. وأفاد بأنه تم إشراك العاملين في هذا المجال بدورات تدريبية في بريطانيا وكرواتيا، مشيرا الى ان هناك مداولات مع الكلية الملكية البريطانية لوزارة الصحة الأميركية لابتعاث العاملين في

المرضى، ورعايتهم، بإشراف مؤسسات متخصصة، طبية ونفسائية وتربوية. ولاشك في ان خير من ينظم ذلك ويديره هو مركز وطني للصحة النفسية، يقود عمل الوحدات الخاصة بالصحة النفسية فيجميع أرجاء العراق.

من هنا ضرورة التعجيل بإنشاء المركز الوطني للصحة النفسية والوحدات التابعة له، الى جانب صدور قانون الصحة النفسية.وهنا لابد من ملاحظة: مع تقديرنا وثقتنا بأن لدى وزارة الصحة كوادر كفاء لإعداد مسودة القانون، إلا أنه كان يتعين نشر المسودة وطرحها للمناقشة- كممارسة ديمقراطية مفيدة- من شأنها ان تفني المسودة من قبل الباحثين الآخرين.لاسيما ان التوجه الحديث السائد في الدول المتقدمة هو ان تنهض بهمة معالجة مشاكل الصحة النفسية مؤسسات متخصصة، طبية ونفسائية وتربوية وإجتماعية..

وخلاصة القول، إن انجاح مهمة معالجة مشاكل الصحة النفسية للطفولة العراقية يستلزم تضافر جهود المجتمع والعائلة والمدرسة والمؤسسات الصحية والنفسائية. ولابد لمنظمات المجتمع المدني ان تلعب دورها الفعال في هذا المضمار، الى جانب وزارة الصحة، و الجمعيات النفسية العراقية.ولن تتحقق المهمة بنجاح، في المرحلة الراهنة، من دون طلب المساعدة من منظمة الصحة العالمية، والجمعية العالمية للصحة النفسية، ومؤسسات أخرى!

ويتعين أن ندرك جميعاً أنه كلما عجلنا بسايعنا هذه كلما خفنا من وطأة المشكلة، خصوصا إذا ما وضعنا نصب أعيننا أن الطفولة العراقية- براعم حاضر ومستقبل شعبنا-هي الضحية الأولى. وإذا أردنا أن نبني عراقاً حراً ومستقلاً وديمقراطياً حقيقياً، ينبغي أن نولي قضيتها أقصى إهتمامنا ورعايتنا، فهذا ما تقوم به الأمم المتحضرة، متفخرة ومتباهية بصحة ورفاهية وسعادة أطفالها!

*** طبيب أطفال وباحث عراقي مقيم في السويد**

الضباع

د. إحسان الطرابلسي*

بالأمس وفيها الأقصر ، تابع مثقفو مصر مساندة الارهاب في العراق. فبعث مثنات من المثقفين المصريين التحية "الثورية" المباركة والحارة إلحا ما سموه بـ"المقاومة" العراقية فيا افتتام مؤتمرهم السنوي ٢٩ ايلول ٢٠٠٤ ، متمنين أن يتحول العراق إلحا فيتنام ثانية. وكان شعار مؤتمرهم هو (الاصلاح من منظور ثقافي) و الإصلاح برأيا هؤلاء المثقفين المصريين هو مساندة الارهاب ، وتحويل العراق إلحا فيتنام ثانية! تصوروا شرف جزء من الثقافة المصرية إلحا أي حد وصل ؟ لقد وصل إلحا تحويل العراق إلحا فيتنام ثانية!

على هدف واحد.

ان المخالفات المالية التي تم كشفها و اجراء التحقيق بموجبها ارقام تتناسب مع حجم الانفاق وموجباته حيث اشارت بعض المصادر ان المبلغ بين ١٢ - ١٤ مليار دولار امريكي بينما تشير مصادر أخرى من بينها عميد الصحافة الباكستانية السيد احمد رشيد أنها ٤٥ مليار دولار.تم تميزها من خلال بنك الاعتماد والتجارة ، بينما تشير بعض الدراسات الى ان خسائرالبنك الدولي المذكور تصل الى ٩ مليارات دولار.

اخفى السيد (أغا حسن عابدي) بالرغم من ان الاسماء التي طأها التحقيق وبقت تسويات مالية من أبرزها مع مسؤول سعودي قام بتخليص ذمته كعضو في مجلس ادارة البنك المذكور.

غير ان السيد عابدي الذي كان مؤسسا ورئيسا لمجلس ادارة البنك المذكور لم يدفع مبلغا من المال ولم تتم التسوية معه بعد ان انتقل من الباكستان الى الولايات المتحدة الأمريكية دون أن يكون منتمولا بمنع السفر أو تسديد ما تبقى

بذمته كرئيس لمجلس الادارة لبنك الاعتماد والتجارة الدولي بالنظر لكون ثروته المالية تصل الى ٢٠ مليار دولار.يعمل هم من داخل بيته في الولايات المتحدة والذي اعد قبل ان ينهار البنك المذكور وتصل الاموال الى تصفيته و اعلان افلاسه وترميم واقف الحال ليضمحل العديد من المساهمين والعاملين الأبرياء في المؤسسة المالية الكبيرة المذكورة.

وبقيت مسألة تجاوزه اسمه من بين الاسماء التي طأها التدقيق والتحقيق وتسحابه من الوسط المالي والتجاري والشركاتي والسياسي لغزا لم يجد له حل من المحللين ولا تطرق له كاتب او صحفي سواء في الباكستان بلده الاول أم في دول الخليج العربي ساحة العمل التي بدأ بها مشاريعه في الولايات المتحدة الأمريكية بلده الأخير حيث بقيت.

والسيد عابدي جزء من اللعبة الدولية التي بدأت في أفغانستان وانتهت في العراق.ربما تتوفر عنده المعلومات التي تكشف جانباً صغيراً من أسرار العلاقة بين

الولايات المتحدة وأسامة بن لادن ومنظّمته الإرهابية والصناعة الأمريكية (القاعدة)، و لبقية التنظيمات الدينية المتطرفة التي

لم تزل تعمل في الساحة العالمية والتي بدأت تحصد ثمار افعالها في الحلقا الأساءة للبلغية والكبرى

بالإسلام والمسلمين حين يصير الفعل الارهابي والدعوة للفعل

من خفايا التواطؤات الأمريكية مع القاعدة وطالبان

لغز اختفاء أغا حسن عابدي

ثمة أسرار لاد من متابعتها والتمتع فيا تفصيلها ونتائجها ، ومن بين القضايا المثيرة التجا لم يزل لها تأثيرها فيا المنطقة قضية المخدرات والافيون .

زهير كاظم عبود

الولايات المتحدة الأمريكية أوعزت الى (أغا حسن عابدي) بالغاء دعمه وتعامله مع منظمة القاعدة والجهاد لأسباب مجهولة. وحقأة وعلى حين غرة انتقل السيد عابدي الى باكستان بلده الأصلي، وظهرت قضايا لم تكن في البال ولا في حساب المحللين الإقتصاديّين اتضح فيها أن البنك كان يعمل فوق سطح قلق غير ثابت وأنه كان وهماً مبنياً على أساس من الرمال، فقد تبين أن أموالاً بارقها ضخمة كان يتم تحويلها الى منظمة الجهاد في أفغانستان لاستثمارها في العمل ضد السلطات الأفغانية الشيوعية وضد الأحتلال السوفيتي الذي كان يشكل الخطر الأكبر على الوجود الأمريكي في منطقة الشرق اذا ما أخذنا بالحساب الوجود السوفيتي (قبل الانهيار والصين الشيوعية وايران وأفغانستان موضوعة العمل المركزي للولايات المتحدة الأمريكية.

وحيث بدأت التحقيقات والمحاكمات بشأن اعلان البنك المذكور افلاسه،وردت أسماء عديدة من بين الأسماء الفاعلين في تمويل العمل العسكري وتوظيف المشاعر الدينية وعمليات التدريب وتهريب السلاح وانفاق على المعلومات من أسماء معروفة، مع أن التحقيق طال العديد من الكوادر المالية التي كانت تعمل في البنك المذكور بحسن نية.

ومن المفارقات الطريفة الجديرة بالاهتمام أن الكاتب الأميركي (جون كولي) أورد في الصفحة ٢٢-٢٣ الفصل الثاني من كتابه ((حروب غير مقدسة)) أن إسرائيل عرضت على وكالة المخابرات المركزية كمية من السلاح السوفيتي ذكرت انها استولت عليها من خلال حروبها مع الجيوش العربية التي تركت تلك الأسلحة كخنافس بيد القوات الإسرائيلية، وقام الوسطاء في وكالة المخابرات المركزية بتمرير صفقات الأسلحة المذكورة مقابل الثمن الذي دفعته منظمة الجهاد الى إسرائيل بعلمها او ربما دون علمها عن طريق الصندوق الدولي المشترك لدعم الجهاد الإسلامي في أفغانستان والذي تموله المملكة العربية السعودية والأونل خليجيه أخرى ومهما كان الأمر فقد اتفقت الجهاد والخابرات الاسرائيلية والمخابرات المركزية

ولعل أفغانستان من بين عدد من الدول المشهورة بغزارة إنتاجها من الأفيون وتداوله وتعاطيه من قبل اهله وتصديره الى الدول المجاورة.

أن أفغانستان تقع بين شبه القارة الهندية والصين وايران وعلى حدود منطقة القوقاز والجمهوريات الطاجيكية والأوزبكستانية، وتنتشر زراعة الأفيون التي يقوم بها زعماء العشائر بشكل كبير في أفغانستان حيث تنتشر في المنطقة المحاذة لهذه الجمهوريات لأسباب سياسية وأمنية حتمتها ظروف الحرب الباردة ومحاولة نخر الجسد السوفيتي من قبل المخابرات الأمريكية قبل ان ينهي الى قطع وجزء ضعيفة وخاوية ، كما يكثر تعاطي المخدرات وتناول الأفيون بكثير بة أبناء المجتمعات الفقيرة والمختلفة ومن بينها المجتمع الأفغاني الذي يتشكل من اعراق وقبائل مختلفة تشكل المجتمع الأفغاني لعل الهزارا والبشتون من أهم هذه القبائل ضمن هذا المجتمع بالإضافة الى الأعراق الوافدة من الأراضي الروسية والجمهوريات المحاذة لأفغانستان.

ولاعتبارات أمنية ستراتيجية وضرورات عسكرية وعقائدية تم أخيرا أفغانستان لتكون الأرض التي تمارس منها اللعبة الدولية حين سيطرت مجموعة من الضباط الثوريين على السلطة في أفغانستان و اعلان الحكم الشيوعي فيها.

بادرت المخابرات المركزية التي تبني عمليات المعارضة والتخطيط لأسقاط السلطة والاعتماد على مجموعة الجهاد الإسلامي المتطرفة والزعم بضرورة تطهير البلاد من الفكر الشيوعي الملحد والوفاء للعادي للإسلام !!

ولما كانت العلاقة المباشرة بين المخابرات المركزية وبين التنظيمات الدينية المتطرفة غير ممكنة أو مستحبة في الاعلان على الملأ فقد أوكل الأمر الى السيد (أغا حسن عابدي) وهو باستاني الجنسية والرجل خبير في أعمال البنوك وله خبرة في القضايا الاقتصادية والمالية، وبعد أن درس مشروعه والساحة المناسبة للعمل حصل على ترخيص تأسيس بنك باسم (بنك الاعتماد والتجارة الدولي) وقام بتأسيس البنك في دولة الامارات العربية المتحدة ويكون له مقر رئيسي في لندن.

البنك كان المشروع الذي التقى باسم (أغا حسن عابدي) الذي بدأ اسمه ينتشر بين الأوساط السياسية قبل المالية والاقتصادية وأصبح اسم السيد عابدي معروفا ومحترما في الأوساط المالية